

معادلة وظائف كادر رجال السلكن الدبلوماسي والتقني بدرجات الكادر العام

كادر رجال السلكن الدبلوماسي والتقني القانون رقم ١٣٦ لسنة ١٩٦٤		الكادر العام (القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤)	
الربط المال	الوظيفة	الربط المال	الدرجة
جيه		جيه	
٢٠٠٠-١٨٠٠	المتازة	٢٠٠٠-١٨٠٠	المتازة
حسب قرار التعيين		حسب قرار التعيين	
١٨٠٠-١٦٠٠	سفير فوق العادة مفوض	١٨٠٠-١٤٠٠	وكيل وزارة
١٦٠٠-١٣٠٠	مندوب فوق العادة ووزير مفوض وقنصل عام من تاريخ بلوغ المرتب ١٤٠٠ ج سنويا.		
١٦٠٠-١٣٠٠	مندوب فوق العادة ووزير مفوض وقنصل عام	١٥٠٠-١٢٠٠	الأولى
١٣٠٠-٩٠٠	مستشار وقنصل من الدرجة الأولى	١٤٤٠-٨٧٦	الثانية
٩٠٠-٦٨٤	سكرتير أول وقنصل من الدرجة الثانية	١٢٠٠-٦٨٤	الثالثة
٦٨٤-٥٤٠	سكرتير ثان وقنصل مساعد	٩٦٠-٥٤٠	الرابعة
٥٤٠-٤٢٠	سكرتير ثالث ونائب قنصل	٧٨٠-٤٢٠	الخامسة
-	-	٦٠٠-٣٣٠	السادسة
٤٢٠-٣٤٠	ملحق ثبت وملحق تحت الاختبار	٤٨٠-٣٤٠	السابعة

قرار :

مادة ١ - تحدد فئات ومراتب وبدلات التمثيل - بعد تخفيضها -
بالقانون رقم ٣٠ لسنة ١٩٦٧ المشار إليه - لرؤساء مجالس إدارات
المؤسسات العامة والشركات التابعة لها على الوجه المبين بالجدول المرفق
لهذا القرار .

ويرتب على التعيين في هذه الوظائف استحقاق الفئة والمرتب وبدل
التمثيل المقر اعتبارا من تاريخ صدور القرار الجمهوري بالتعيين، ما لم يكن
المعين شاغلا لوظيفة من فئة أعلى أو يتقاضى مرتبا أو بدل تمثيل بموجب
قرار من رئيس الجمهورية يزيد عن الحد المشار إليه فيحفظ بذلك بصفة
شخصية .

مادة ٢ - إذا عين رئيس مجلس إدارة رئيسا لمجلس إدارة شركة أدنى
في مستوى التقييم ، أو إذا أعيد تقييم الشركة بمستوى أدنى ، يستحق

قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة

رقم ٢٣٨٨ لسنة ١٩٦٧

بشأن تحديد فئات ومراتب وبدلات التمثيل لرؤساء مجالس
إدارات المؤسسات العامة والشركات التابعة لها

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الدستور ؛

وعلى القانون رقم ٣٠ لسنة ١٩٦٧ في شأن خفض البدلات والرواتب
الإضافية والتعويضات التي تمنح للعاملين المدنيين والعسكريين ؛

وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ٣٣٠٩ لسنة ١٩٦٦ في شأن نظام
التقييم بالقطاعات العام والقرارات المعدلة له ؛

جدول مرفق بقرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة
رقم ٢٣٨٨ لسنة ١٩٦٧

مستوى التقييم	رئيس مجلس الإدارة	المرتبة السنوية	العلاوة	بدل التمثيل السنوي
مؤسسة	المتازة	٢٠٠٠	—	١٠٠٠
شركة من المستوى الأول	»	١٩٠٠	—	٩٠٠
شركة من المستوى الثاني	»	١٨٠٠	—	٧٥٠
شركة من المستوى الثالث	»	١٨٠٠—١٤٠٠	٧٥	٦٠٠
شركة من المستوى الرابع	»	١٨٠٠—١٤٠٠	٧٥	٤٥٠
شركة من المستوى الخامس	»	١٨٠٠—١٤٠٠	٧٥	٤٥٠
شركة من المستوى السادس	»	١٥٠٠—١٢٠٠	٧٢	٣٦٠
شركة من المستوى السابع	الأولى	١٥٠٠—١٢٠٠	٧٢	٣٦٠
شركة من المستوى الثامن	الأولى	١٥٠٠—١٢٠٠	٧٢	٣٦٠

قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة

رقم ٢٣٨٩ لسنة ١٩٦٧

بشأن إعفاء رئيس مجلس مدينة بني سويف من رئاسة المجلس

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الدستور ؛

وعلى القانون رقم ١٢٤ لسنة ١٩٦٠ بنظام الإدارة المحلية والقوانين المعدلة له ولائحته التنفيذية ؛

وعلى القانون رقم ٦٥ لسنة ١٩٦٤ بشأن بعض الأحكام الخاصة بتشكيلات المجالس المحلية ؛

رئيس مجلس الإدارة فئة ومرتب وبدل التمثيل المقرر للمستوى الأدنى ما لم ينص على احتفاظه بنفسه ومرتب وبدل تمثيله السابق بقرار من رئيس الجمهورية .

مادة ٣ — رؤساء مجالس الإدارة الحاليون الذين لم تصدر قرارات من رئيس الجمهورية بتحديد مرتباتهم في هذه الوظائف يعتبرون في الفئات المحددة بالجدول المرفق من تاريخ صدور القرارات الجمهورية بتعيينهم، ويتمتعون بالمرتبات وبدلات التمثيل المقررة فيه اعتباراً من تاريخ العمل بهذا القرار .

فإذا كان الربط المائل للفئة المحددة لوظائفهم ذا بداية ونهاية ، سويت حالتهم من حيث المرتب على أساس منحهم مرتباتهم الحالية أو بداية الربط أيهما أكبر اعتباراً من تاريخ العمل بنظام العاملين بالقطاع العام الصادر بقرار من رئيس الجمهورية رقم ٢٣٠٩ لسنة ١٩٦٦ المشار إليه أو من تاريخ التعيين أيهما أحدث وتسلسل مرتباتهم بالعلاوات على هذا الأساس ، على أن لا يقترب على ذلك صرف أية فروق عن الفترة السابقة على تاريخ العمل بهذا القرار .

مادة ٤ — بالنسبة لرؤساء مجالس الإدارات الذين سبق تحديد مرتباتهم وبدلات تمثيلهم بقرارات من رئيس الجمهورية ولو في وظائف سابقة على هذه الوظائف بما يجاوز ما هو محدد لوظائفهم في الجدول المرفق يحتفظون بالزيادة بصفة شخصية .

أما من كانوا يتقاضون سلفاً أو مكافآت تحت التسوية فيتجاوز عن استرداد ما صرف لهم زيادة عن القدر المحدد لوظائفهم .

مادة ٥ — لا يجوز أن يترتب على تطبيق أحكام هذا القرار أن يزيد ما يتقاضاه رئيس مجلس الإدارة من مرتب وبدل تمثيل على ثلاثة آلاف جنيه سنوياً ، ويجوز بقرار من رئيس الجمهورية تجاوز هذا الحد .

مادة ٦ — ينشر هذا القرار بالجريدة الرسمية ، ويعمل به اعتباراً من الشهر التالي لنشره مع عدم جواز صرف فروق مالية عن الماضي ما

صدر برئاسة الجمهورية في ٨ رمضان سنة ١٢٨٧ (١ ديسمبر سنة ١٩٦٧)

جمال عبد الناصر